

خبير حقوق الإنسان الأممي، أداما دينغ، يختتم زيارته الرسمية للسودان

(20-24 فبراير 2022)

الخرطوم، 24 فبراير 2022

صباح الخير عليكم جميعاً وشكراً على حضوركم.

أولاً دعوني أعرب عن جزيل شكري للسلطات الرسمية على دعوتي لإتمام هذه الزيارة. منذ تكليفي بمهمة خبير حقوق الإنسان بالسودان في نوفمبر 2021 ظللت أراقب وضع حقوق الإنسان من على البعد. لهذا فقد منحتني زيارتي الرسمية الأولى هذه فرصة مراقبة الوضع بصورة مباشرة.

خلال زيارتي للسودان التي امتدت لخمسة أيام التقيت بالنائب العام، ووزير الخارجية المكلف، ووزير العدل المكلف، وبالآلية الوطنية للرصد والمتابعة، وبوحدة مكافحة العنف الجنسي بوزارة الشؤون الاجتماعية، وبوحدة حقوق الإنسان وحماية الطفل بقوات الدعم السريع، وبمدير عام الشرطة، وبعضو مجلس السيادة المسؤول عن الشؤون الاجتماعية، وبوالي الخرطوم المدني ورئيس لجننتها الأمنية إضافة إلى ممثلي المجتمع المدني، وبالمدافعين عن حقوق الإنسان، والأهم من كل ذلك بممثلي أسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. والتقيت كذلك بدبلوماسيين وبمديري وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها. لم يكن رئيس مجلس السيادة متاحاً لمقابلته بالأمس ومن المقرر أن ألتقيه صباح اليوم قبل المغادرة. لم أتمكن من مقابلة نائب رئيس مجلس السيادة لأنه مسافر كما أبلغت.

زرت كذلك سجن سوبا وتواصلت مع كبار الناشطين الذين تم اعتقالهم مؤخراً وبعض الناشطين الشباب المحتجزين هناك.

تأثرت كثيراً بإفادات الفقد والمعاناة التي سمعتها من العديد من الضحايا وأقاربهم. قصص عن أحباب قتلوا بإطلاق النار عليهم أو أصيبوا أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، وأسر منعت من زيارة أبنائها وبناتها بمواقع اعتقالهم. حبيبتهم على مقاومتهم وتصميمهم على البحث عن العدالة والمساءلة.

رحبت، خلال اجتماعاتي مع المسؤولين، بإطلاق سراح ما لا يقل عن 100 شخص من المعتقلين هذا الأسبوع كما ورد في الأخبار ودعوت لإطلاق سراح جميع المعتقلين فوراً. أثرت كذلك مخاوفي بشأن تمديد صلاحيات قوات الأمن العام أثناء سريان حالة الطوارئ والحصانة المؤقتة من المحاكمة التي منحت لهذه القوات. ورحبت أيضاً بإنشاء النائب العام للآليات القضائية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات الحق في الحياة وفي حالات العنف الجنسي منذ قيام الانقلاب، وشددت في ذات الوقت على أن تكون التحقيقات فورية ومستقلة وأن تقود للعدالة وجبر ضرر الضحايا. أتطلع قديماً لتقارير هذه التحقيقات.

أكدت مجدداً قلقي بشأن تكرار الاستخدام المفرط للقوة والذخيرة الحية ضد المتظاهرين من جانب القوات الأمنية منذ انقلاب 25 أكتوبر، وأشارت إلى مقتل ما لا يقل عن 82 شخص نتيجة لذلك مع إصابة ما لا يقل

عن 2000 شخص وتعرض آخرين، معظمهم من النساء، لجرائم عنف جنسي. تشير التقارير كذلك إلى مقتل اثنين من قوات الشرطة أثناء التظاهرات. كذلك أعربت عن قلقي بشأن الآثار السالبة لحالة الطوارئ على حقوق الإنسان، والهجمات على المرافق الطبية وعلى العاملين في الحقل الطبي، وملاحقة الاعلاميين والصحفيين، والاعتقالات العشوائية للمتظاهرين ونشطاء حقوق الإنسان، والى استخدام التعذيب وأساليب المعاملة غير الكريمة الأخرى.

أشرت كذلك للمسؤولين إلى مدى إسهام الأزمة السياسية والاقتصادية في تدهور التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين السودانيين، ولا سيما بالنسبة للشرائح الضعيفة والنساء والأطفال التي تعاني أصلاً من هذا التدهور.

ودعوت المسؤولين إلى وقف استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، وإلى رفع حالة الطوارئ، وإطلاق سراح كل المحتجين والناشطين الذين ما يزالون رهن الاعتقال مع ضمان التحقيقات الفورية والمستقلة في كل ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. لأن ذلك يعني التقيد بالالتزامات الواردة تحت قانون حقوق الإنسان الدولي كما يعني التخفيف من حدة التوترات.

ناقشت كذلك مع المسؤولين الوضع في دارفور والفجوات الماثلة في حماية المدنيين، وتحديدًا في تأخير تفعيل قوة حفظ الأمن، ووضع النازحين الذين ما يزال العديد منهم يقتلون ويصابون أو يتعرضون للعنف الجنسي، بما في ذلك ما يحدث جراء الاقتتال القبلي. وشددت على الحاجة إلى مساءلة الجناة وتسريع تنفيذ بند الترتيبات الأمنية الوارد باتفاقية جوبا للسلام.

ورحبت أيضاً بالتطمينات التي حصلت عليها من المسؤولين بشأن تصميمهم على قبول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في أقرب وقت ممكن ودعوت إلى تحسين مستوى احترام وحماية حقوق النساء، بمن فيهن المحتجزات.

سأجتمع الأسبوع المقبل بالمفوض السامي لحقوق الإنسان لمناقشة نتائج ما توصلت إليه حتى الآن قبل إجراء الحوار الحي في 4 مارس حول وضع حقوق الإنسان في السودان بمجلس حقوق الإنسان.

سأستمر في مراقبة وضع حقوق الإنسان في السودان وسأتواصل مع كل الأطراف ذات الشأن على ضوء التقرير المكتوب عن وضع حقوق الإنسان في السودان إلى مجلس حقوق الإنسان في يونيو 2022. أعرب كذلك عن امتناني لمكتب حقوق الإنسان المشترك للأمم المتحدة في السودان لدعمه الذي قدمه للزيارة.

=انتهى=